



اسم المقال: تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 على دول مجلس التعاون الخليجي (إعادة بناء التوازنات في المنطقة)
اسم الكاتب: أ.م.د. كوثر عباس الربيعي
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7016>
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 18:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول
٢٠٠١
على دول مجلس التعاون الخليجي
(إعادة بناء التوازنات في المنطقة)

الأستاذ المساعد

الدكتورة

كوثر عباس الربيعي

d-kawther@yahoo.com

الملخص :

يعد ما حدث في الحادي عشر من ايلول / سبتمبر ٢٠٠١، من تدمير لرموز القوة الامريكية، منعطفا تاريخيا ، اثار الكثير من التساؤلات وادى الى متغيرات عدة في اكثر من منطقة من العالم، وكانت منطقة الخليج العربي من اكثرها تأثرا بتداعيات الحدث. وتعرضت التوازنات الهشة في المنطقة لما يشبه انقلاباً وزاد من خطورة ما جرى ، قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق، البلد الخليجي المتاخم لدول مجلس التعاون والمؤثر في توازنات المنطقة. وتمر منطقة الخليج العربي الان بمرحلة من القلق المشروع ، والبحث عن اطر جديدة لضمان امنها واستقرارها، ولايمكن فهم التطورات التي شهدتها وتشهدها دول الخليج العربي الا عبر النظر الى بيئتها العربية عموما. فبعد ما شهدته المنطقة العربية من احداث وتحركات شعبية وتغييرات واسعة خلال العامين الاخيرين، وما ادت اليه من تغيير نظم عربية كانت تبدو راسخة في تونس ومصر وليبيا، فان منطقة الخليج العربي لم تكن بمنأى عن التغيير.

لقد اعتمدت دول الخليج العربي في العقود الثلاثة الماضية على توازنات استراتيجية لعبت فيها الولايات المتحدة الامريكية الدور الاكبر، بينما ساهمت دول اخرى مثل بريطانيا وفرنسا بادوار اقل وان كانت مؤثرة. بدءا من رفع العلم الامريكي على السفن الكويتية والخليجية ابان الحرب

في علاقات ايران مع الولايات المتحدة واسرائيل ومع بعض دول اوربا الى جانب مشكلاتها داخل الاقليم.

وكانت الاحداث التي وقعت في الولايات المتحدة الامريكية في الحادي عشر من ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، وادت الى تعرض رموز الهيمنة الاقتصادية والسياسية الى هجمات غير مسبوقه باثنيار برجي مركز التجارة العالمي، وما اسفر عنه من نزوع امريكي للانتقام، استهدف منظمة القاعدة المناهضة للهيمنة الامريكية والدول التي قد تدعمها ومصادر تمويلها، وكانت حصه دول الخليج العربي ان احاطت بها ظلال الشك لكون اغلب منفيدي تلك الهجمات من مواطني تلك الدول وخاصة المملكة العربية السعودية. وكان عليها اثبات حسن النوايا والاندماج مع ما تتطلبه الاستراتيجية الامريكية لتلك المرحلة والتي امتازت بالعدوانية الشديدة وتصفيه الحسابات مع الخصوم ورفعت شعار من لم يكن معنا فهو ضدنا.

ان هذه الدراسة تسعى الى عرض بعض التصورات عن توازنات المنطقة في السابق وللمرحلة ما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، والتصورات المستقبلية، مع التركيز على الدور الاميركي فيما يجري من تفاعلات، من خلال ثلاثة مباحث وخاتمة:

المبحث الاول: الخليج العربي في الادراك الاستراتيجي الاميركي

المبحث الثاني: التغيير في توازن القوى بعد احداث ايلول عام 2001

المبحث الثالث: التوازنات في الخليج العربي والمستقبل احتمالات اقليمية واميركية

الخاتمة: وتشتمل على خلاصة بابرز الاستنتاجات التي تضمنتها الدراسة.

المبحث الاول: الخليج العربي في الادراك الاستراتيجي الاميركي

مع مطلع القرن الماضي اتجهت مطامع الدول الغربية نحو المنطقة العربية عموما، بسبب موقعها الاستراتيجي وبداية ظهور النفط فيها، مما ادخلها في لعبة التوازنات الدولية، فكانت الحرب العالمية الاولى هي البداية لما وصلت اليه المنطقة الان، اذ اسفرت عن استبدال القوة المهيمنة انذاك، متمثلة بالدولة العثمانية، لتحل محلها دول التحالف الاستعماري، وكان الخليج بمعظمه من حصه بريطانيا في تسويات تلك الحرب (بموجب اتفاقيات سايكس بيكو، ونتائج مؤتمر سان ريمو)،

وبقيت نجد وحجاز (التي أصبحت فيما بعد المملكة العربية السعودية) خارج التقسيم، الى جانب اليمن وهي دولة متاخمة للخليج منعمره في شؤونه الى حد بعيد بفعل الجوار الجغرافي ، اما العراق فهو يطل على الخليج عبر شط العرب، ويرتبط بجوار واسع مع دول اقليمية طامحة، تتمثل بتركيا الراغبة في استعادة المجد العثماني، وايران الدولة الخليجية التي امضت قرونا في التنافس مع تركيا على النفوذ.

وبعد الحرب العالمية الثانية وتصاعد الصراع على النفط في منطقة الخليج العربي تحولت التهديدات في المنطقة، الى التنافس على الامتيازات النفطية، واتجهت الاستراتيجية الامريكية بقوة نحو ضمان المصالح النفطية في هذه المنطقة، حيث شهدت المرحلة تنافسا شديدا بين الشركات النفطية الغربية، ولان نتائج الحرب العالمية الثانية اظهرت ضعف الموقف البريطاني، وتحول بريطانيا من دولة مهيمنة ومستعمرة، الى مجرد حارس للمصالح الاميركية في الاغلب. واستمر الامر حتى ظهور الاتحاد السوفيتي قوة موازنة للولايات المتحدة الاميركية، فيما سمي بحقبة الحرب الباردة.

اولا : الاهتمام الاميركي بمنطقة الخليج العربي

اكتسب الخليج العربي اهمية كبرى في الميزان الاستراتيجي الدولي، بفعل الموقع الجغرافي، حيث اصبح الخليج العربي ومنذ فترات بعيدة طريقاً تجارياً مهماً، وكون مع المعبر البري الذي يقع بين نطاق زاحروس - طوروس الطريق الاوسط من طريق التجارة الشرقية ، وقد استمر هذا الطريق يلعب دوره المهم في المجال التجاري وغيره من المجالات الاخرى ، بين عالم المحيط الهندي وعالم البحر المتوسط منذ اقدم العصور الى ان تم فتح طريق قناة السويس^(١).

وتتملك دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات، والبحرين، وعمان، وقطر)، ومعها العراق وإيران واليمن، نحو ٥٧% من احتياطات النفط العالمية المؤكدة، و ٢٩% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، وطبقا للتقرير الصادر عن صندوق النقد العربي في عام ٢٠١١.*

لقد كان من مظاهر الاهتمام الأمريكي بالخليج العربي ازدياد التحركات البحرية منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، وتطوّر عبر انشاء قيادة قوات الشرق الاوسط ، ثم من خلال التسهيلات العسكرية لطائرتهم في عمان والبحرين، ثم الى طموح امريكي بدور سياسي الى

انشاء قوات الانتشار السريع في الثمانينيات استنادا الى مبدأ كارتر الذي ادخل المنطقة ضمن نطاق الامن القومي الامريكى.^(٤)

وانطلق الادراك الامريكى لمنطقة الخليج العربي في كل المراحل من تعدد المصالح الامنية وتنوعها فهناك:

أ. اقتصاديا: المصالح النفطية والمالية والتجارية، مع المنطقة والعالم، وهي مصالح متنامية باستمرار.
ب. جغرافيا واستراتيجيا: تقدير المزايا الجغرافية لهذه المنطقة وتأثيرها في استراتيجيات الدول الكبرى، وفي المقدمة الاستراتيجية الامريكىة.

ج. ايدولوجيا: ابان الحرب الباردة تمثل القلق من تأثير الاتحاد السوفيتي والحركات الشيوعية، وكذلك حركة القومية العربية، ثم الثورة الاسلامية في ايران.، وظهرت امكانية التحول السياسي وفقا للاتجاهات الفكرية السائدة في المنطقة بين التحولات الاشتراكية المصاحبة للفكر القومي ، ومن ثم تحولات الاسلام السياسي الذي ظهر في ايران ثم انتشر وصولا الى التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية في بداية العقد الثاني من القرن الحالي.

د. عسكريا: ضرورة الحؤول دون انقطاع امدادات النفط ومن ثم المحافظة على الامن الداخلي لدول المنطقة، وتأکید التفوق الاستراتيجي الامريكى، مما تطلب تحشيد الامكانيات العسكرية في المنطقة، لمواجهة الاخطار الاقليمية الناجمة عن سياسات الدول المناهضة للسياسة الامريكىة.

لذلك انجذبت القوات الأمريكية إلى داخل الخليج منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن ملء الفراغ، ابان الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) مرورا بحرب الكويت إلى احتواء العراق، ثم احتلاله فيما بعد.

ورغم التكلفة الكبيرة، سواء المالية، أو المعنوية نتيجة للتأثير السلبي على استعداد الجيش الأمريكي، فضلا عن نمو مشاعر العداة تجاه الغرب في العالم الإسلامي، فقد أدى الوجود العسكري الأمريكي الكبير في الخليج، في الأقل، إلى ضمان مظلة أمنية قوية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وبعد حرب الخليج ضد العراق في عام ١٩٩١، وخروج القوات العراقية من الكويت، عمدت الولايات المتحدة إلى اعداد ترتيبات خاصة بمنطقة الخليج العربي، خارج إطار ترتيبات الأمن

الخاصة بما تسميه بـ(الشرق الأوسط)، لذا اتجهت نحو تركيز تعاملها على دول مجلس التعاون الخليجي الست، وحاولت إبعاد تلك التعاملات عن اية اتفاقيات مع دول او قوى اخرى، لذا فهي لم تتحمس لاعلان دمشق.^(٥) كما لم تشرك اقرب حلفائها في الحرب (بريطانيا وفرنسا) في تلك الترتيبات، وكانت الأدوار الأخرى هامشية باستثناء الدور الأمريكي.

وفي تلك الحقبة طرحت الولايات المتحدة فكرة الاحتواء المزدوج للقوتين العراقية والإيرانية، التي اعتمدت على عدّة شروط حدّدها مارتن انديك (احد أعضاء جهاز الأمن القومي الأمريكي وصاحب الفكرة): استمرار الائتلاف الذي حارب العراق في م ١٩٩١، على أساس استمرار الإجماع ضد العراق، مع إدامة الضغط العسكري الأمريكي، وتقييد الطموحات العسكرية لكل من إيران والعراق، مع الاعتماد على الحلفاء الإقليميين (مصر وإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي وتركيا) من اجل إيجاد توازن للقوى لصالح الولايات المتحدة.^(٦) وقد أخفقت سياسة الاحتواء المزدوج، وخاصة في جانبها الإيراني، لأسباب عدّة، فقد انفرط عقد التحالف الذي أقامته الولايات المتحدة ضد العراق، ورفضت دول الخليج سياسة احتواء إيران، كما عارضتها روسيا والصين ودول أوروبا. كذلك فان تلك السياسة لم تكن مدعومة بقرارات مجلس الأمن كما هي الحال مع العراق، ولم تتمكن الولايات المتحدة من فرض عقوبات عليها.^(٧)

وتم في تلك الحقبة عقد العديد من الاتفاقيات الأمنية بين الولايات المتحدة وجميع دول مجلس التعاون الخليجي، ساهمت في ملء المنطقة بالسلاح والعسكر الأمريكيين. وأصبحت دول الخليج أكبر مستورد للسلاح الأمريكي، حتى إن مشتريات المملكة السعودية من بعض الأسلحة فاقت مشتريات وزارة الدفاع الامريكية نفسها،^(٨) علما بان الولايات المتحدة تشتري السلاح الذي تنتجه الشركات الأمريكية أولاً كما تحصل على السلاح من مصادر أخرى مثل روسيا .

ثانيا: موقف دول الخليج من الدور الأمريكي: اعتادت دول الخليج في مرحلة الوجود البريطاني ان تنظر لأمنها من الداخل معتمدة على الحماية البريطانية انذاك، الا ان القلق استبد بهذه الدول بعد خروج البريطانيين، لاحساسهم بضعف امكاناتهم في مواجهة التحديات، بينما تعلن الدول الكبرى عن مطامعها بالسيطرة على المنطقة، وشهدت تلك المرحلة تداعيات داخلية، قادت الى ان تلحق بعض المناطق بالدول المجاورة مثل اليمن، فكان الحل الذي ارتأته امارات اخرى يتمثل في

الاتحاد الطوعي فيما بينها، كما هي الحال مع دولة الامارات العربية المتحدة، التي تشكلت من اتحاد سبع امارات، ومن ثم انضمت الى التشكيل الذي نشأ في مطلع الثمانينات، ردا على التنافس الايراني - العراقي في المنطقة باعلان انشاء مجلس التعاون الخليجي، التي عدت منظمة امن جماعي. وبدأت دول الخليج عموما تنظر الى امنها كدول، فضلاً عن السعي لحماية الممرات المائية الضرورية لامنها السياسي والاقتصادي حيث الشريان الحيوي لنقل نفطها.. وبفعل الاهمية الاستراتيجية لتلك الممرات المائية بات مقبولاً ان يكون ضمان امنها بالاشتراك مع المجموعة الدولية.^(٨) ويبدو ان هذا الامر جاء متوافقاً مع الاستعدادات الامريكية لدخول المنطقة بشكل مباشر، حيث هيأت الحرب بين العراق وايران وما ادت اليه من خلل امني كبير في المنطقة، والضعف الذي ظهرت عليه دول مجلس التعاون الخليجي، الظروف لقبول الوجود الامريكي من قبل دول مجلس التعاون الخليجي.

اما التدخل الامريكي في المنطقة فقد كان على مراحل وكان لتداعيات الحرب العراقية-الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٩) اثر كبير في التسريع من وتيرة الانتشار الغربي، وخاصة الامريكي فيها. ففي عام ١٩٨٦ قدم نائب وزير الخارجية الامريكي انذاك (هارولد سوندرز)، تقريراً اقترح فيه خطة امنية للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، تستند الى اقضاء اية قوة عسكرية اقليمية، وفرض رقابة صارمة على صفقات السلاح، وفرض العقوبات الاقتصادية والاتفاق على ترتيبات امنية مشتركة مع دول الخليج تتيح للولايات المتحدة التدخل المباشر في المنطقة.^(٩)

اما على الصعيد الدولي، فقد دخلت الحرب العراقية - الإيرانية في صلب الاستراتيجيات العالمية لأنها تدور في منطقة مهمة من الناحية الاقتصادية بسبب ما تحويه من ثروات نفطية فضلاً عن أهميتها من الناحية الجيوبوليتيكية، بفعل وجود مضيق هرمز اهم ممر نفطي في العالم، لذلك فقد اقترحت ادارة الرئيس رونالد ريغان (١٩٨١-١٩٨٩) على الحلفاء الغربيين: " ضرورة بحث الخطط اللازمة لضمان امن مضيق هرمز واستمرار تدفق النفط من خلاله"^(١٠) بعد ان أبدت بعض دول المنطقة قلقها من مجريات الحرب وتأثيراتها على هذا الممر المائي الحيوي لصادراتها النفطية، فحاء رفع الإعلام الأمريكية على ناقلات النفط الكويتية، وتأمين إبحارها عبر الخليج العربي ومنطقتي مضيق هرمز وخليج عمان بعد ان ترايدت هجمات البحرية الايرانية وصواريخها

الساحلية على هذه الناقلات، اول تنفيذ لتلك الخطة.^(١١) وبهذه الطريقة اصبح وجود القوات الامريكية في الخليج العربي لحماية مصالحها امرا لايجد معارضة من تلك الدول، ونجحت في تطوير مبدأ كارتر^(١٢) عن طريق إعادة بناء القوة الأمريكية وإيقاف التوسع السوفيتي بالتعاون مع دول المنطقة بتبني سياسة التدخل الفعال (Active Intervention) او بما يعرف بمبدأ (الإجماع الاستراتيجي)، وإيجاد وسيلة (لملاء الفراغ) الأمني في الخليج بعد الانسحاب البريطاني.^(١٣)

لقد كان للحرب العراقية - الإيرانية اثار خطيرة على الامن، وادت ضمن مجرياتها الى دخول السفن الامريكية تحت ذريعة حماية ناقلات النفط الكويتية، وفي الوقت نفسه ادت الى تضخم القدرات العسكرية للعراق وايران، ودخلت دول الخليج الاخرى في برامج تسليح ضخمة. كما ان الضعف الذي تعرضت له القوات الايرانية والعراقية، بعد ثماني سنوات من الحرب كانت له تأثيرات ايجابية على الامن في الخليج، إذ تزايد النفوذ السياسي لدول الخليج الاخرى رغم صغر مساحتها وقلة عدد سكانها. واصبح لهذه الدول، نفوذ سياسي غلب على النفوذين الايراني والعراقي، بسبب دخول البلدين في مرحلة التعافي من نتائج تلك الحرب.^(١٣)

لقد احييت نهاية الحرب العراقية - الإيرانية في اب/ أغسطس من عام ١٩٨٨، بواعث القلق لدى دول الخليج والولايات المتحدة الامريكية على حد سواء، لاسيما بعد التوتر الذي حصل بين العراق والكويت من جهة وطرح قضايا الحدود، بين العراق والكويت، والخلاف بين العراق والكويت والعراق والامارات بشأن السياسة النفطية ، مما أدى الى ان يصبح التشبث بالوجود الأمريكي امرا تمليه الظروف والمخاطر المحتملة للتوجهات العراقية، لاسيما بعد تضخم ترسانته العسكرية نوعيا وكميا. وكان للولايات المتحدة بالتأكيد دور في سياسة الدفع نحو الهاوية.

ويمكن القول ان الساحة الخليجية شهدت اكبر تطور للعلاقات مع الولايات المتحدة منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، وازدهرت العلاقات الخليجية - الأمريكية بشكل اكبر في الميادين كافة ولم يعد النفط، الذي كان المدخل الرئيس للعلاقات في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، العنصر الوحيد المحرك لتطور تلك العلاقات بل أنها تطورت في الاتجاهات كافة، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وحتى ثقافيا، بينما أشرت أعوام التسعينيات تطورا ملحوظا في العلاقات السياسية

والعسكرية، وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية من القوى الأساسية في المنطقة وباتت تتولى مسؤولية حماية مصالحها في الخليج العربي بشكل مباشر^(١٤).

المبحث الثاني: التغيير في توازن القوى بعد احداث ايلول عام 2001

بعد مشاهدته الولايات المتحدة من احداث عدت منعتفا تاريخيا باستهداف رموز القوة الأمريكية في ١١ أيلول ٢٠٠١، في عملية جريئة، قلبت نظرية الأمن الأمريكي، وأحس المواطن الأمريكي بعدم الأمان وبقصور تدابير الامن المتخذة من قبل الحكومة والاحهزة الامنية الامريكية. وكان على المسؤولين في الولايات المتحدة البحث عن رد فعل سريع لاستعادة زمام المبادرة وتطمين المواطن في الداخل، ولردع اعداء الولايات المتحدة. ورغم انه تم توجيه اللوم للدول التي خرج منفذو العمليات منها، واغلبهم من دول الخليج العربي ، فان الفعل العسكري اتجه نحو دولتين أولاهما أفغانستان حيث تستقر تنظيمات القاعدة حاملة المسؤولية عن تفجيرات ايلول/سبتمبر، ثم العراق الذي اتهم بدعم الارهاب والسعي لامتلاك اسلحة الدمار الشامل، بينما الرسالة الواضحة تمثلت في الاقتراب اكثر من منطقة الخليج بالعمل على اعادة بناء قوائم المصالح ولتثبيت المكتسبات الامريكية وتدعيم قواعدها وقواتها في المنطقة.

لقد اسفرت التوجهات الامريكية نحو منطقة الخليج العربي بعد احداث ايلول ٢٠٠١ عن الكثير من التداعيات السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية ، الا ان اهم حدث شهدته المنطقة كان الاحتلال الامريكي للعراق وما اسفر عنه من تغيير في التوازنات الامنية .

فبعد قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق عسكريا في مطلع عام ٢٠٠٣م، كان لا بد من اعادة هيكلة جذرية لميزان القوى في الخليج العربي بفعل التحديات الامنية الجديدة وما احدثته من تغييرات في الاقليم وشملت تلك التغييرات:

أ. تغيير اشكال التهديد (حلت محاربة الارهاب بديلا عن التهديدات القومية)

كان لما حدث في ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ عندما انحارت رموز القوة الامريكية في عمليات انتحارية، جاء اغلب منفيها من دول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية -الخليف الاكثر قربا للولايات المتحدة في المنطقة-، اثره على العلاقات الامريكية - الخليجية ، خاصة بعد احتلال العراق. وكان على دول مجلس التعاون الخليجي ان تنغمس في ما سمته الولايات المتحدة

(الحرب على الارهاب) ، لكي ترضي حليفاتها، ولتدفع عن نفسها تهمة دعم الارهاب او تمويله. ويعزو البعض عملية تخلي الجانب الامريكي عن قاعدة الامير سلطان والتحول الى قاعدة العديد في قطر، الى خلافات سعودية - أميركية، لم يكن السبب الوحيد وراءها رفض المملكة ضرب العراق من قواعدها، بل هي رغبة أميركية في تغيير توازن القوة وتحييد الدور السعودي نوعا ما لصالح تقوية الدور القطري. ^(٢١) وربما اعتقدت بعض دول الخليج ان التدخل الأمريكي في شؤونها سيقل بعد احتلال العراق، خاصة وانها دعمت العمليات الأمريكية وقدمت لها التسهيلات، الا ان الجانب الأمريكي طرح في هذه المرحلة قضية التهديد الارهابي بدلا عن التهديد القومي، الذي كان يتهم به النظام في العراق قبل الاحتلال. واصبح على دول الخليج ان تدخل في ترتيبات امنية واقتصادية، استجابة للمطالبات الأمريكية بمكافحة التنظيمات (الإرهابية) الى جانب القيام باجراءات اقتصادية تحت دعاوى تجفيف منابع الارهاب.

ب. الدور العسكري الأمريكي: تغير شكل الانتشار العسكري الأمريكي وطبيعته مع انتهاء الدور الفاعل للجيش العراقي، ولم تعد دول الخليج تخشى من القوة العسكرية العراقية، بعد انشغال العراق باموره الداخلية ومشكلاته الامنية والسياسية والاقتصادية. بينما انتقل الثقل العسكري الأمريكي لسنوات الى داخل العراق وعلى امتداد مساحته، واذا كانت المملكة العربية السعودية قد طالبت بخروج القوات الأمريكية من اراضيها قبيل الحرب، فان الحديث عن ضرورة تخفيف الوجود الأمريكي في المنطقة بات مطلبا شعبيا، واصبحت الحكومات الخليجية مطالبة بتحديد موقف واضح من هذا الوجود ^(٢٢). ولا يعني قيام الولايات المتحدة بسحب قواتها في اواخر عام ٢٠١١، من العراق، انتهاء الوجود الأمريكي في الخليج العربي، لان عملية اعادة انتشار للقوات الأمريكية، ادت الى ان تنسحب القوات من العراق، لتتمركز في قواعدها في الخليج، وبالاخص في الكويت. كما ان القوات الأمريكية موجودة في أفغانستان، مع قواعد وتسهيلات عسكرية في القوقاز ووسط آسيا، أي أنها ليست بعيدة عن الإقليم.

ج. علاقات الولايات المتحدة مع القوى الاقليمية الفاعلة: (اسرائيل وتركيا وايران)

كان لا بد ان تشمل عملية اعادة التوازنات في المنطقة مواقع القوى الاقليمية وفي مقدمتها واكثرها تأثيرا الى جانب العراق، الذي لم تكن له في المرحلة الاولى بعد الحرب سياسة مستقلة

بفعل الاحتلال الأمريكي المباشر وبقاء العسكريين الأمريكيين لسنوات. ويمكن القول ان القوى الاقليمية الاكثر تأثراً تمثلت في كل من : إسرائيل وتركيا وإيران.

١. إسرائيل: تناغم المشروع الأمريكي مع المشروع الاسرائيلي في المنطقة بشكل كبير ومع بدء الاستعدادات الاميركية لغزو العراق واحتلاله، لم يخف المسؤولون في القيادة الأميركية على أعلى المستويات ارتباط هذه العملية بتحقيق الأمن لإسرائيل، وقال نائب الرئيس الأميركي السابق ديك تشيني صراحة: " ان هدفنا في العراق هو إيجاد منطقة أكثر أمناً لإسرائيل" (١٥)

وحين تحدث هنري كيسنجر وزير الخارجية الأسبق، عن حقيقة أهداف الحرب الأميركية ضد العراق، في مقالة نشرت في اب/أغسطس ٢٠٠٢ بعنوان "الطريق إلى القدس يمر ببغداد" - وهو هنا بالطبع يعني الطريق إلى تثبيت الاحتلال الصهيوني للقدس، لا تحريرها من مغتصبيها- دعا الى " استبدال النظام العراقي بنظام يساهم في توطين اللاجئين الفلسطينيين وإبعادهم عن التفكير بالعودة إلى بلدهم، وإعادة رسم حدود الشرق الأوسط وصياغة كياناته وأنظمتها بما يحقق أمن إسرائيل وتصفية القضية الفلسطينية وفعاليتها وتأثيراتها". (١٦)

ولم يخف مؤيدو المشروع الصهيوني، حقيقة ارتباط العدوان على العراق بالطموحات الصهيونية، حتى ان احد الاعضاء السابقين في مجلس المستشارين للمخابرات الخارجية الاميركية والذي اصبح في مرحلة لاحقة مستشاراً لوزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس والمدعو (فيليب زيبليكو) قال في حديث بجامعة فيرجينا في ايلول/سبتمبر ٢٠٠٣: " لم يكن التهديد العراقي المباشر ضد اميركا بل التهديد الخفي ضد اسرائيل.. لكن الحكومة الأميركية لاتريد الاتكاء على هذه الذريعة لأنها لاتسوّق شعبياً" (١٧) ولا بد من التوقف عند ما يقال بان الولايات المتحدة الأميركية شنت حربها على العراق من اجل (إسرائيل) وهذا القول ليس دقيقاً، لان الاحتلال الاميركي للعراق يمثل جزءاً من إستراتيجية اميركية كونية شاملة، بهدف السيطرة على العراق وثرواته والتطلع من خلاله لإعادة هيكلة المنطقة وبما يسمح بادخال اقطاب اقليمية جديدة في مقدمتها (إسرائيل)، وفي اطار تلك الاستراتيجية تكون (إسرائيل) في قلب المعادلة، وليس كلها، وربما كانت الأساس الذي تستند إليه في رعاية مصالحها في المنطقة (١٨).

ان التناغم بين المصالح الاميركية والصهيونية كان وراء المشروع الاميركي-(الاسرائيلي)

المشترك لاختراق الوطن العربي بكامله وليس العراق وحدّه.

٢. إيران: تشترك إيران مع الإمارات العربية وسلطنة عمان في الإطلال على شريان النفط الحيوي في مضيق هرمز، الممر المائي الدولي الأكثر حيوية، بينما لا تزال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تحت الاحتلال الإيراني منذ أن استولت عليها من الإمارات في عام ١٩٧١ . وقد شهدت مرحلة الحرب العراقية الإيرانية تعديات وهجمات صاروخية استهدفت سفن وموانئ دول مجلس التعاون الخليجي كان آخرها في عام ١٩٨٧ . الا ان المرحلة اللاحقة لاحداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ ، اتسمت فيها السياسة الإيرانية نحو بقية دول الخليج العربي بإتباع منهج أكثر اعتدالا ركز على احتواء العراق، وتحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية، وسائر دول مجلس التعاون (باستخدام النفوذ الإيراني لحماية أسعار النفط)، ومحاوله إخراج القوات الأجنبية من الخليج، على أن يحل محلها ترتيب أمني إقليمي مشترك. مع ذلك، ظل القادة في الإقليم قلقين إزاء نوايا إيران الاستراتيجية المستقبلية التي يصعب التحقق منها. ولم تمنع محاولات ايران إيجاد توازن في الخليج يخدم مصالحها، ومحاوله إيجاد نوع من الاستقرار في علاقاتها مع دول المنطقة ، دول الخليج الاخرى من ابداء قلقها من الطموحات الايرانية ومن الامكانيات العسكرية والاستخبارية الايرانية، وتأكيد اعتقادها، ان المظلة الامنية الامريكية يمكن ان تخفف من الخطر الايراني. وفي هذا الاطار لم يعد الوجود الامريكي في العراق المشكلة الوحيدة، بل التوتر الذي شهدته المنطقة بفعل التجاذبات الامريكية - الايرانية.^(١٩) كما ان الدور الاسرائيلي في تصعيد التوتر بين ايران والولايات المتحدة زاد من قلق دول المنطقة.

٣. تركيا: يبدو الدور التركي أكثر غموضا فيما يتعلق بتوازنات منطقة الخليج العربي، ففي مرحلة ما بعد احتلال العراق ورفض تركيا تقديم التسهيلات العسكرية المباشرة، بدا وكأن هناك خلافا تركيا- اميركيا، أكدته تركيا بقيادتها لتجتمع اقليمي ضم جميع دول الحوار العراقي الى جانب مصر، لمواجهة تداعيات احتلال العراق.^(٢٠)

وفي الوقت ذاته كانت تركيا تؤيد مبادرة الشرق الاوسط الجديد التي طرحتها ادارة جورج بوش في عام ٢٠٠٢، ورغم ذلك فان رغبة تركيا في ارسال قوات الى العراق تحت مظلة دولية بعد الاحتلال، جوبهت بمعارضة عربية واضحة، فضلاً عن معارضة بعض الاطراف السياسية داخل

العراق، مما اجهض المحاولة التركية للدخول من جديد الى العراق من باب قوات حفظ السلام او القوات العازلة.^(٢٠)

وعندما اصبح العراق المحتل ساحة صراع للنفوذ بين دول الاقليم كانت تركيا لاعبا مكشوفاً وتحت ذرائع شتى.. ووجدت بعض دول الخليج نفسها في حيرة مع الدور التركي الذي عدّه البعض امتداداً للدور الامريكى عبر بوابة تركيا الاطلسية، بينما رأى فيه اخرون توصالاً مع المطامع الاسرائيلية المدعومة امريكيا عبر بوابة التحالف الاستراتيجي التركي - الاسرائيلي.

وبعد ان عقدت تركيا تحالفا وصف بالاستراتيجي مع ايران وسوريا في عام ٢٠٠٦، عادت لتتفق مع دولة قطر في الضغط على النظام في سوريا من اجل تغييره في عام ٢٠١١ وما تزال.

وتشير التوازنات العسكرية في المنطقة: (التسلح في دول الخليج، المقارنة بين القدرات العسكرية الايرانية وقدرات دول المنطقة، التوازن مع القوة الاسرائيلية، القواعد الاجنبية في المنطقة) الى ان دول الخليج رغم كل صفقات السلاح التي عقدتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا ودول اخرى، لا يمكنها ان تكون ندا للقوى الطامحة في الاقليم، حيث التفوق النوعي الاسرائيلي المدعوم امريكيا دون شروط، والتفوق التركي المستند الى قاعدة تسليح اطلسية متطورة، وجيش اكثر عددا واستعدادا، وماض امبراطوري يثير مكامن الطموح، بينما ايران تمثل خطرا مباشرا مع امكاناتها العسكرية الضخمة، وسرية برامج تسليحها وانفاقها العسكري الكبير. بينما القواعد العسكرية الامريكية على ارض دول الخليج نفسها تشكل هاجسا كبيرا، ولا تمنح دول الخليج هامشا من الحرية في بناء نظام امني ذاتي بعيدا عن الولايات المتحدة وقواتها المتمركزة فيه.

المبحث الثالث: التوازنات في الخليج العربي والمستقبل: احتمالات اقليمية واميركية

مع مطلع العقد الثاني من هذا القرن حدثت تطورات عالمية واقليمية جعلت عملية وضع تصورات مستقبلية بشأن التوازنات في منطقة الخليج، والدور الامريكى في تحديد معالمها، امرا بالغ الصعوبة، ويمكن وضع احتمالات ثلاثة رئيسية هي: الاستقرار والتراجع والتطور، ولكل من تلك الاحتمالات مؤيديه ومعارضيه وتبريراته. اما مع التحولات العالمية وخاصة في جانبها الاقتصادي والتي جعلت منطقة الخليج العربي اكثر حيوية واهمية بفعل دورها في مواجهة التحديات والازمات الاقتصادية الدولية، والتغيرات الاقليمية التي احاطت بالخليج، وادت الى تبدلات جوهرية في

الاعتدال الدبلوماسي تلك، فإن المتحدث بإسم البيت الأبيض روبرت جيبس عبر عن الجانب الآخر من الصورة، بقوله بأن إدارة أوباما ستستخدم "جميع عناصر قوتها الوطنية" للتعامل مع مخاوف واشنطن بشأن برنامج إيران النووي.^(٢٤) كما ان الرئيس اوباما ورغبة منه في ارضاء الدوائر الصهيونية المؤثرة في الولايات المتحدة، بات يوجه التهديدات لايران في كل مناسبة، وحدد الخطر الاقتصادي المفروض عليها أكثر من مرة.

وكان الموقف من ايران مدار سجال بين اوباما ومنافسه في سباق الرئاسة ٢٠١٢ ميت رومني، حيث تسابق المرشحان على تهديد ايران ، بينما استغل اللوبي الصهيوني ذلك في تصعيد الاتهامات ضد ايران، وصولا الى التهديد بعمل منفرد. بينما سعى بعض المحللين الاستراتيجيين الامريكيين وفي مقدمتهم (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الاسبق الى دفع اوباما الى لعب دور حاسم وعدم السكوت على المماطلة الايرانية في المفاوضات^(٢٥).

ومن وجهة النظر الايرانية التي عبر عنها رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني، فأن أي تغيير في سياسة أوباما تجاهها، يجب أن يستند الى حقيقة أن المتغيرات الإقليمية قد غيرت توزيع الأدوار بين مختلف القوى، وأن إيران قد تحوّلت إلى لاعب أساسي، وأن نفوذها لم يعد يقتصر على العراق ومنطقة الخليج بل تمدد ليبلغ فعليًا الى الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط. وأن محاولة ادارة أوباما للاحتفاظ "بميزان القوى" القديم ستشجع على عدم الاستقرار واندلاع حروب جديدة على غرار ما حدث في لبنان العام ٢٠٠٦ ومن ثم في غزة عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢. وأن سباق التسلح لن يخدم السلم والاستقرار في المنطقة، كما ان استمرار المحاولات الأميركية للحفاظ على "ميزان القوى" يتعارض مع المصالح الإيرانية ومع دور إيران الأقليمي، وهو خيار لا يمكن أن تقبل به إيران^(٢٦).

ان هذا الاحتمال الذي يحافظ على المظلة الامنية الامريكية في الخليج، مطلوب خليجيا رغم ان ايران ليست المعترض الوحيد عليه، كما انه يتجاهل الطرف التركي، الذي لا يملك شواطئ على الخليج لكنه استطاع تنمية مصالحه في المرحلة السابقة، وبات يطالب بدور في توازنات القوى في المنطقة.

تستطيع أن تلعب دورا مهما في الترتيبات الأمنية من خلال حلف الناتو لإن وضع إطار متعدد الأطراف لأمن الخليج ممكن وضروري، تشارك فيه أطراف لها مصالح حيوية في الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وحلف الناتو من خلال الشراكة الأطلسية ومن خلال الدور الذي يلعبه في خارج القارة الأوروبية أصبح مؤهلا للعب دور مهم في أمن الخليج. كما إن نجاح أوروبا في دمج دول كانت تحت ظل أنظمة غير ديمقراطية يشكل دافعا لوضع إطار متعدد الأطراف يبدأ بإرساء أسس الأمن في منطقة الخليج وينتهي بوضع نظام أمني أوسع في منطقة الشرق الأوسط.^(٢٨)

ثانيا: ايران: يمكن ان تعقد الولايات المتحدة صفقة كبرى مع إيران، وتشمل تلك الصفقة القضايا العالقة في الملف الايراني- الامريكى وهي: التدخلات الايرانية في الشأن العراقي، الموقف من الوجود الامريكى في افغانستان، التدخلات الايرانية في الشأن الخليجى عموما والتهديد باغلاق مضيق هرمز والنشاطات العسكرية الايرانية في الممرات المائية الاخرى مثل البحر الاحمر، والبحر المتوسط، علاوة على الملف النووي الايراني، وملف الارهاب. على ان تشمل تلك الصفقة على تنازلات من الجانبين. ومن المؤشرات على امكانية وجود مثل هذه الصفقة دعوة ايران للمشاركة في مؤتمر جوار افغانستان، في مطلع عام ٢٠٠٩. (٢٩)

كما ان الامر يستدعي نشاطا دبلوماسيا امريكيا يشمل دولا اخرى يمكنها ان تساهم في تخفيف الموقف مع ايران، وخاصة روسيا، مما يعني ان على الولايات المتحدة ان تكون مستعدة لتقديم تنازلات حقيقية في مناطق اخرى. وهنا يتبادر إلى الذهن إمكان تقديم تنازلات أميركية في موضوع الدرع الصاروخية التي تعمل واشنطن على بنائها في بعض الدول الأوروبية.^(٣٠)

ان استراتيجية عقد الصفقات تبدو ملائمة في هذه المرحلة لتهدئة الاوضاع المتأزمة في المنطقة، على الرغم من صعوبة تحقيقها مع الجانب الايراني، ولكن البراغماتية التي عرفت بها الادارتان الامريكية والايرانية يمكن ان تخفف من تلك المصاعب، خاصة وان الولايات المتحدة تجيد فن الاقناع للوصول الى تفاهات لتطمين مصالحها، ولكن عليها ان استطاعت الوصول الى اتفاقيات جديدة، ان تعطي تطمينات بان التوازنات الاستراتيجية المبنية على تلك الاتفاقيات تضمن حقوق جميع دول الخليج، ولا تضر باي من القوى الاقليمية الاخرى. كما ان عليها ان تواجه

استحقاقات اضافية مع الحليف الاساسي لها في الاقليم وهو اسرائيل، التي ستعترض على اية صفقة تضمن لايران موقعا مؤثرا في توازنات المنطقة، كما انها يمكن ان تعترض اذا ما اشتملت الاتفاقيات الجديدة تجاوز موضوع التطبيع ووجود مراكز دبلوماسية واقتصادية في بعض دول الخليج، وهو الامر الذي كان ممكنا في المرحلة السابقة خاصة مع دولة قطر، التي وصل التمثيل الدبلوماسي الاسرائيلي فيها الى درجة سفير.

الاحتمال الثالث: ايجاد ترتيبات امنية خليجية اقليمية برعاية امريكية : وفي هذا المشهد تدخل دول الخليج في تحالفات او ترتيبات امنية مع دول الاقليم ودول اخرى من خارجه الى جانب الدور الامريكي، للتقليل من تاثيرات الدور الامريكي وتحسبا لصعود قوى دولية قد تؤثر في مستقبل المنطقة على وفق توازن تعدد الاقطاب، وهنا يمكن ان تكون الصين او روسيا عنصرا مضافا في التوازنات المستقبلية. وفي هذا المشهد تبدو الولايات المتحدة وكأنها تراجع شيئا ما عن دورها المباشر في حماية المنطقة وانها اقرب الى العودة الى مبدأ نيكسون الذي يضع دول المنطقة امام مسؤوليتها، مع الابقاء على جاهزية القوات الامريكية للتدخل.

والدعوة الى صياغة ترتيب امني للمنطقة انطلقت من اكبر دولتين في الخليج هما ايران والمملكة العربية السعودية، وتعود الفكرة الى تسعينيات القرن الماضي، إذ تم طرحها من قبل السعودية وايدتها ايران بشدة، الا انه اعيد طرحها يوم ٥ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٤ حين دعا الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي إلى صياغة ترتيب أمني خليجي شامل (يتضمن دول مجلس التعاون وإيران واليمن). ودعا إلى إعادة تنظيم جذرية لأمن الخليج مقترحا إنشاء نظام أمني يجمع إيران ودول مجلس التعاون يقره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما دعا إلى مشاركة أكبر من قبل الهند والصين في أمن الخليج. وتعكس النقطة الأخيرة المصلحة المباشرة لكل من الهند والصين في ضمان إمدادات مستقرة من النفط والغاز الخليجي.^(٣١)

كما ان دول المنطقة تطمح ايضا الى جانب الترتيبات الامنية بزيادة الروابط فيما بينها، وقد كانت الدعوة التي اطلقها الملك عبدالله بن عبد العزيز في القمة الخليجية التي عقدت في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١، بتحويل مجلس التعاون الخليجي الى اتحاد، تعبيرا عن الرغبة في زيادة

الروابط بين دول المجلس في مواجهة التهديدات الداخلية، والتي لا يمكن الاعتماد في مواجهتها على الدور الخارجي.^(٢٠)

كما ترغب دول الخليج بعقد اتفاقيات امنية مع دول اقليمية اخرى مثل تركيا العضو في حلف شمالي الاطلسي، والتي ترغب في استقرار الخليج بفعل اتساع نشاطاتها التجارية والاقتصادية مع دوله، وتأمل دول الخليج ان يكون ميزان القوى لصالحها اذا ماتبت نظاما امنيا يشمل دولها الست الى جانب العراق واليمن وايران وتركيا.^(٢١)

وهذا الامر يذكر بالترتيبات التي شهدتها المنطقة العربية في الخمسينيات وانشاء حلف بغداد الذي ضم بريطانيا والعراق وتركيا وايران وباكستان، بينما بقيت الولايات المتحدة ترعاه من الخارج، رغم انه جاء تطبيقا لمبدأ الرئيس دوايت ايزنهاور حول (ملء الفراغ).

واذا ما تحقق هذا المشهد فسيكون في جانب منه تعبيرا عن تراجع القوة الامريكية في اهم مناطق نفوذها، بينما يمكن ان يقدم هذا الحل مخرجا للولايات المتحدة في ظل الازمة الاقتصادية التي تعاني منها، لانها ستقلص وجودها العسكري المباشر في الخليج العربي، وتستبدله بتسهيلات واسعة، كما لن تتأثر مبيعات الاسلحة للمنطقة، لان جميع دول الخليج تعتمد على السلاح الذي تنتجه الولايات المتحدة، مما يساهم في دعم الاقتصاد الامريكي، وكذلك يمكن ان يساهم تقليص القوات الامريكية في تخفيف حدة التوترات في المنطقة التي تعد شريان النفط والاقتصاد العالمي.

الاحتمال الرابع: قيام حرب اقليمية تقلب التوازنات في المنطقة، وتعيد هيكلتها، وهذا المشهد القائم يبدو ممكنا في ظل التصعيد المستمر الذي تمارسه الادارة الامريكية ضد ايران، والاستفزات التي يمارسها الجانب الايراني، وكذلك التحريض الاسرائيلي على مثل هذه الحرب من اجل تجريد ايران من امكاناتها النووية واسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها. بينما يستبد القلق بباقي دول الاقليم بل ربما العالم كله من حرب لاتعرف عواقبها.

والاستعدادات لهذا المشهد مستمرة واستعراض القوة من الجانبين متواصل، واذا كانت ايران تكتفي بالتهديد باغلاق مضيق هرمز، عصب التجارة وتصدير نفط المنطقة الى العالم والاعلان عن اختبار بعض الاسلحة والصواريخ والمناورات العسكرية، فان حاملات الطائرات والبوارج

قاد اليه من وجود امريكي مباشر الى تغيير توازن القوى في المنطقة بشكل كبير، حيث اصبحت الولايات المتحدة الفاعل الاكثر تأثيرا في المنطقة، ولم تحقق محاولات دول مثل روسيا وبريطانيا وفرنسا والمانيا واليابان والصين موازنة المعادلة، فتواصل الاختلال، مما عرض المنطقة لخطر كثيرة. كما ان الهيمنة الامريكية في المنطقة لم تدع لدول الخليج العربي فرصا كثيرة للمناورة او اللعب على التناقضات الدولية.

ان النظر الى المستقبل يكشف ان دول الخليج العربي امام موقف صعب، فهي ترغب في ايجاد معادلات جديدة يمكن ان تستخدم ورقة الضغط الشعبي للتخفيف من الوجود الامريكي في المنطقة، وهي ورقة تم استبعادها في الوقت الراهن ولكن لا بد من تفعيلها في وقت لاحق، وربما تخطط الانظمة الخليجية لكيفية الاستفادة من الحراك الشعبي دون المساس بانظمتها والاكتفاء باصلاحات محدودة. كما ان عليها التعامل مع العراق بعد الانسحاب بمشكلاته واحتياجاته الامنية، وهناك من يرى ان العراق بحاجة الى دعم خليجي في مجالات التدريب العسكري والحصول على مظلة جوية بفعل افتقاره للحماية الجوية وضعف قدرته على حماية اجوائه، بعد ان احتكرت القوات الامريكية تلك المظلة طوال وجودها في العراق. كما ان عليه ايجاد صيغة جديدة للتعامل مع القوى الكبرى المتنافسة، والهدف الرئيس هو تحقيق الامن والاستقرار لمنطقة الخليج العربي، رغم استمرار القناعة لدى هذه الانظمة بالحاجة للدور الامريكي .

وتسعى الدول الخليجية الى وضع استراتيجية جديدة لمواجهة التطورات في المنطقة الخليجية اولا ثم العربية عموما، ولمعالجة الخلل الاستراتيجي الكبير الذي بدأ باحتلال العراق وزاد حدة بخروج القوات الامريكية منه، واعادة انتشارها في الكويت وباقي دول الخليج. من هنا تركزت الدعوات على رسم استراتيجية تتضمن اولا تفعيل قوات درع الجزيرة، ثم اعادة النظر في عملية التسليح والتدريب للقوات الخليجية عموما والليات الدفاعية، انطلاقا من ادراك حقيقة تغير القوى الاقليمية فهناك قوى افلة واخرى صاعدة.

واذا اضفنا الى ما تقدم حقيقة ان الوجود العسكري الامريكي طويل الامد ادى الى قيام علاقات استراتيجية مع دول المنطقة تضمنت عقد اتفاقيات سياسية واقتصادية وامنية وحتى ثقافية. وفي

المقابل فان النطاق العربي الاوسع ليس مهيباً لبناء نظام امني جديد يعتمد على الامكانيات الذاتية لدول المنطقة مما يقود بالضرورة الى قناعة خليجية بالابقاء على الوجود الامريكى.

اذن فالمنطقة الخليجية لم تعد تعني مجرد مصدر للنفط والغاز بالنسبة للولايات المتحدة، بل تعدتها في الادراك الاستراتيجى الامريكى الى مجموعة واسعة من المصالح ارتبطت بالاستثمارات الامريكىة في الخليج والاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة ودول الغرب عموماً، وهو عامل ساهم في دمج دول الخليج بالمنظومة الاقتصادية الدولية ومساهمتها في حل الازمات الاقتصادية للرأسمالية، كما حدث ابان الازمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، عندما استغلت الادارة الامريكىة الاموال والاسهم الخليجية المودعة في مصارفها لحل ازمتهما الداخلية.

باختصار فان الادراك الامريكى لاهمية منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية الامنية للولايات المتحدة، وحاجة دول المنطقة للمظلة الامنية الامريكىة، بوجود المطامع الايرانية والدور التركي المتنامي، وعدم اكتمال بناء الدولة في العراق، يجعل معادلة التوازن الاقليمي تواصل اختلالها في المستقبل القريب. بينما تراقب دول المنطقة منافسي الولايات المتحدة من الدول الكبرى التي ترى ان زمن القطب الوحيد المهيمن الى زوال ولا بد من عالم قد يعتمد تعدد الاقطاب، او كما يرى البعض ان عالم الغد سيكون بلا اقطاب وتتغير فيه موازين القوى الدولية عموماً وصولاً الى تاثر منطقة الخليج العربي بالاقطبية او بالقطبية الجديدة.

الهوامش

(١) د. صبري فارس الهيتي، الخليج العربي (دراسة في الجغرافية السياسية)، منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية، بغداد، ١٩٨١ ص ٢٢.

(*) يصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوياً ويشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك). وفي إطار هذا الجهد المشترك يقوم صندوق النقد العربي منذ بداية صدور التقرير في عام ١٩٨٠ بمهام تحرير التقرير وإصداره. وللإطلاع على التقرير كاملاً يمكن العودة الى موقع صندوق النقد العربي على الرابط:

<http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2011>

(٢) ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦، ص ٤٢٤

(*) شكلت النقطة الرابعة لمبدأ الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون (١٩٧١)، الذي عرف ايضا باسم (استراتيجية البدائل) بما تضمنته من اهتمام بتطوير القدرات العسكرية لايران والمملكة السعودية، نقطة ارتكاز للسياسة الامريكىة في الخليج العربي

وعرفت ب (سياسة الدعامتين). وتضمنت الخطوط الرئيسية للسياسة الامريكية في الخليج انذاك: مساندة التطور السياسي، وتعاون دول الاقليم ، وحفظ استقلال دول الخليج دون التدخل في شؤونها الداخلية، ومساعدة ايران والسعودية والكويت على التعاون فيما بينها ، ومساعدة ايران والسعودية لتطوير قدراتهما العسكرية من اجل حفظ امنهما وامن المنطقة، مع استمرار الوجود الامريكي في المنطقة سياسيا وعسكريا، ولو بشكل محدود في البحرين، والقيام بزيارات ودية لموانيء المنطقة (لمزيد من التفاصيل انظر: كوثر عباس الربيعي، تطور مفهوم الامن القومي الامريكي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (٣٥) ، السنة ٢٠٠٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص٩.

(٣) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٧.

(*) وهي الخطة نفسها التي قام جورج بوش بالتصديق عليها في عام ١٩٩٠، انظر: فاضل زكي محمد، " استراتيجية ادارة الازمة الدولية: دراسة لحالة الازمة العراقية الامريكية، البعد الاستراتيجي " مجلة ام المعارك، العدد ١٤ لسنة ١٩٩٨ ، ص٣٩.

(٤) حسن البراز " قوة الانتشار السريع الامريكية في الخليج العربي استراتيجية دفاع ام سياسة هجوم " مجلة الشؤون الخارجية، العدد الاول، (معهد الخدمة الخارجية، بغداد ١٩٨٢)، ص٤٤

(*) جاء اعلان دمشق في اثر انتهاء الحرب مع العراق، وشاركت فيه الى جانب اعضاء مجلس التعاون الخليجي الست، كل من مصر وسوريا، وكان من اول مظاهر الترتيبات الامنية في المنطقة، ولم يكن يتوفر على الجدية اللازمة من الجانب الامريكي الذي خطط لابعاد مصر وسوريا فيما بعد. لمزيد من المعلومات انظر: كوثر عباس الربيعي، الامن القومي الامريكي والصراع العربي الاسرائيلي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالمي الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية ١٩٩٩، صص ٢٢٨-٢٢٩.

(٥) صلاح المختار، سياسة الاحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة " مجلة شؤون سياسية، العدد ٣ لسنة ١٩٩٤، ص٢٠.

(٦) بربارة كوني، "سياسة الاحتواء المزدوج المظلمة في الخليج" ترجمة حسام سري، مجلة شؤون سياسية العدد ٤ لسنة ١٩٩٥، ص٧١.

(٧) الياس سابي، "الوطن العربي وتحديات المستقبل" مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٥٥ في ايار ١٩٩٥، ص٦. (اصبحت

منطقة الخليج العربي في تلك الحقبة اكبر سوق للسلاح حتى انها انفتحت ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤ ما قيمته اكثر من ١٨١ مليار دولار على شراء السلاح، مما ادى الى ظهور عجوزات مالية في ميزانياتها بلغت مشتركة نحو ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٩٤ فقط).

(٨) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٧.

(٩) فاضل زكي، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

(١٠) وليد حمدي الاعظمي ، العلاقات السعودية الامريكية وامن الخليج العربي في وثائق غير منشورة (١٩٦٥- ١٩٩١)

، ط١ (دار الحكمة ، بغداد ١٩٩٢) ، ص ١٢٧ .

(١١) عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، احتلال ما بعد الاستقلال : التداعيات الاستراتيجية للحرب الامريكية على العراق ،

ط ١ (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧) ، ص ٢١٦

(*) تضمن مبداء كارتر ضم منطقة الخليج العربي الى حدود المناطق الحيوية لامن الولايات المتحدة، وبموجبه اعطت الادارة الامريكية لنفسها الحق بالتدخل عسكريا اذا ما تعرضت مصالحها للخطر، كما انشأت لهذا الهدف قوات التدخل السريع.

انظر: حسن البراز " قوة الانتشار السريع " مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

(١٢) فكرت نامق العاني ، "الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج العربي : دراسة في تطور السياسة الامريكية في الخليج منذ الثمانينات وافياق المستقبل" ، ط ١ (بغداد ، مطبعة العزة ، ٢٠٠١) ص ٣٧ ..

(١٣) ظافر محمد العمجي، مصدر سبق ذكره، صص ٤٢١-٤٢٨.

(١٤) عبد الخالق عبد الله، ورقة حوار حول العلاقات الخليجية الامريكية قدمت ضمن حلقة نقاشية في صحيفة الخليج بالشارقة في ٤ اذار/مارس ١٩٩٩، ونشرت في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٩٦.

(*) مع اعلان وزير الدفاع الامريكي الاسبق دونالد رامسفيلد عن سحب قوات بلاده من قاعدة الامير سلطان في المملكة العربية السعودية الى قطر ، قال : " ان قواتنا لن تبقى في دول لا نتمنى وجودنا" (نقلا عن: خليل حسين، الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق وخلفيات الاتفاقية الامنية" دراسة مقدمة الى مركز الباحث للدراسات، لمؤتمر العراق والاتفاقية الامنية الامريكية المنعقد في بيروت ٢٤-٢٥/٥/٢٠٠٩ ص ٨٥.

(15) Ben Lynfied, Christian Science Monitor, August 30, 2002

(١٦) نقلا عن : خير الدين عبد الرحمن، الانزلاق الاستراتيجي الأمريكي بين حالي العراق وكوريا الديمقراطية، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد السابع عشر السنة الخامسة خريف - شتاء 2002 ، ص ٣٤.

(١٧) جون ميرشامير وستيفن والت، اللوبي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الامريكية، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٨٨

(١٨) دهم محمد العزاوي، البعد الاسرائيلي في احتلال العراق، مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨، ص ٢٠١

(١٩) مايكل د. ياف ، " دول الخليج تواجه تحديات أمنية جديدة" نقلا عن موقع البينة، على الرابط:

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=8644&lang=>

(*) يذكر وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو ان بلاده كانت المبادرة قبل اندلاع الحرب ضد العراق بعقد قمة دول الجوار العراقي في ٢٣/١/٢٠٠٣، وفي تلك القمة تم التأكيد على مسألتين: الاولى استمرار المبادرة الى ان يتحقق الاستقرار في العراق ، وان ذلك العمل لم يكن خطوة مؤقتة، وثانيهما ان تلك المبادرة كانت خطوة حيوية من داخل المنطقة لمناقشة المشكلات الخاصة بها، ودون توجيه من مؤسسة دولية او تعاون من لاعبين من خارج الاقليم. انظر: احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط ٢، بيروت، ٢٠١١، ص ٦٢٢.

(٢٠) أحمد إبراهيم محمود ، التفاعلات العربية . الإقليمية في ظل احتلال العراق (ملفات الاهرام)، العدد ٤٣٠٨، في ٢٠٠٤/٩/٦

(٢١) ظافر العمجي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠٩.

(٢٢) علاء مطر : أثر المتغيرات السياسية على العلاقات الأمريكية الإيرانية " مركز دراسات الشرق العربي" في ٧/١٠/٢٠٠٦، على الرابط:
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-55.htm

(23). Suzan Rice, "Obama will use Direct Diplomacy with Iran",
www.beltwayblips.dailyroder.com/story/direct_diplomacy_with_Iran,

(24). KayhanBarzegar, "Iran and Obama.:The Grand Bargain on Roles" originally published in Farsi,

www.belfercenter.ksg.harvard.edu/publications/18720

(٢٥) هنري كيسنجر، ينبغي لاوباما وضع ايران على رأس اولوياته العاجلة، ترجمة صحيفة الصباح، في ٢٠ / ١١ / ٢٠١٢ ، العدد ٢٦٨٦، ص ١٢)

(٢٦) نزار عبد القادر ، " خيارات الانفتاح الأمريكي على إيران وسط تشكيك إيراني ورفض إسرائيلي ومخاوف عربية مجلة الدفاع الوطني (١/١/٢٠٠٩)، تصدر عن وزارة الدفاع اللبنانية، بيروت، ص ٢٢ .

(٢٧) تقرير لصحيفة الشرق الأوسط (المملكة السعودية)، "مصادر أميركية للشرق الأوسط. تباينات حول تعيين مبعوث لإيران" العدد الصادر ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩،

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) نزار عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤ .

(٣٠) المصدر نفسه

(٣١) . مايكل د. ياف ، مصدر سبق ذكره.

(*عندما واجهت البحرين حركة احتجاجات داخلية ضد النظام، تولت قوات درع الجزيرة معالجة الموقف .

(٣٢) ياسر قطيشات، " مستقبل توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي"، موقع الحوار المتمدن - العدد: ٣٣٤٦ في

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=256540> . على الرابط: ٢٠١١ / ٤ / ٢٥

The consequences of 11th of September events on gulf cooperation council: rebuilding balances in the region

Assistant professor:
Dr. KawtherAbbass Al- Rubaiee

Abstract

What happened in the 11th of September 2001 and its destruction for the symbols of American power is considered a historical turning point. It raised a lot of questions and led to several changes in many regions of the world, and the Gulf region was one of the most affected regions by the consequences of these events. The seriousness of what happened was increased with the U.S. occupation of Iraq which is very influential in the balance of the region.

Now, The Arab Gulf region goes through a period of legitimate concern, seeking new frameworks to ensure its security and stability. After the Arab region has witnessed those public movements and large-scale changes during the last two years, which led to change the Arab regimes that seemed to be stable in Tunisia, Egypt and Libya, the Gulf region states were not immune to change.

The Arab Gulf states depended in the past three decades on strategic balances in which the United States of America played the leading role, while other countries, such as Britain and France, have contributed though less influentially. These strategies started with raising the American flag on Kuwaiti ships during the Iranian-Iraqi war in the eighties of the last century, through war of Kuwait in 1991, till the occupation of Iraq in 2003. Therefore some Arab gulf states find themselves in front of new challenges and obligations to change their strategies.